مجتمع

يونيسف تحذّر من تحديات مستقبلية تواجه الأطفال

حذّرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، أمس الأربعاء، من التحدّيات التي تواجه الأطفال مستقبلاً بحلول عام 2050، ما لم تُتَّخَذ إجراءات عاجلة لضمان حقوقهم، في ظل عالم متغير. وأصدرت المنظمة تقريراً بعنوان «حالة أطفال العالم لعام 2024: مستقبل الطفولة في عالم متغير»، بمناسبة اليوم العالمي للطفل، الذي يوافق العشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني من كل عام، ذكرت فيه جملة من التحديات التي ستواجه الأطفال، وفي مقدمتها تلك المتعلقة بأزمات المناخ والبيئة، والتحولات الديمغرافية، والتقنيات الرائدة. (العربي الجديد)

الأمم المتحدة: 540 ألفاً غادروا لبنان إلى سورية

أعلنت بيانات الأمم المتحدة أن نحو 540 ألف شخص فرّوا من لبنان إلى سورية منذ تصعيد العدوان الإسرائيلي في 23 سبتمبر/ أيلول الماضي. وذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن حوالي ثلثي اللاجئين القادمين من لبنان كانوا سوريين وثلثهم من المواطنين اللبنانيين. وبحسب بيانات الحكومة اللبنانية، كان يقيم حوالي 1,5 مليون لاجئ سوري في لبنان قبل التصعيد الإسرائيلي الأخير. كانت الأمم المتحدة قد أفادت بأن ما لا يقل عن 340 ألف لاجئ سوري يعيشون في مناطق لبنان الأكثر تضرراً. (أسوشييتد برس)

الضفة الغربية (عامر شالودي/ الأناضول)

770 طفلاً معتقلاً بالضفة

بمناسبة يوم الطفل العالمي، أعلنت هيئة شؤون الأسرى والمحررين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ونادي الأسير، في بيان مشترك، أن إسرائيل اعتقلت منذ أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي ما لا يقل عن 770 طفلاً فلسطينياً في الضفة الغربية المحتلة، وأنها تواصل اليوم احتجاز 270 طفلاً، مائة منهم رهن الاعتقال الإداري. أضافتا أنه «منذ السابع من أكتوبر من العام الماضي، تعرض ما لا يقل عن 770 طفلاً من الضفة تقل أعمارهم عن 18 عاماً للاعتقال على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي». وذكر البيان أن «هذا المعطى فعلياً لم يسجل حتى في أوج حالة المواجهة في الانتفاضتين الأبرز في تاريخ شعبنا». أضاف البيان: «أحد أبرز التحولات الخطيرة والمرعبة، هو استمرار الاحتلال في اعتقال نحو 100 طفل إدارياً، واحتجازهم تحت ذريعة وجود ملف سري. كما يواصل الاحتلال اعتقال أطفال من غزة وتصنيفهم بالمقاتلين غير الشرعيين». وتستخدم إسرائيل قانوناً قديماً يتيح لها اعتقال الفلسطينيين بدون محاكمة لمدة تراوح بين ثلاثة وستة أشهر تكون قابلة للتجديد بدعوى وجود ملف أمني سري للمعتقل. وذكر البيان أنه لا يوجد «معطى واضح عن أعداد الأطفال الذين تعرضوا للاعتقال من غزة، في ضوء استمرار جريمة الإخفاء القسري بحقهم داخل المعسكرات» الإسرائيلية.

(رويترز)

ليبيا: أخطار لتزايد الانبعاثات الكربونية

طرابلس ـ **أسامة علي**

في ظل التغيرات المناخية الحادة التي يشهدها العالم، تواجه ليبيا تحديات بيئية تزيد من حجم الأخطار المحدقة بها، من بينها تصاعد نسب الانبعاثات الكربونية إلى مستويات تهدد صحة المواطنين، وكذلك استقرار البيئة، في حين يحذر خبراء من عدم جدية السلطات في مواجهة مخاطر هذه الانبعاثات.

في نهاية أكتوبر/تشرين الأول الماضي، أفادت منصات إعلامية لحكومة الوحدة الوطنية، بأن رئيسها عبد الحميد الدبيبة ناقش مع وزارة البيئة عدداً من الملفات، واستعرض تقريراً قدمته الوزارة حول مشاركة ليبيا في ملتقيات دولية بشأن التغير المناخي والحد من الانبعاثات الكربونية، والإجراءات المتخذة بالتنسيق مع المؤسسات الليبية ذات العلاقة، مثل المؤسسة الوطنية للنفط والشركة العامة للكهرباء، مشيرة إلى أن الدبيبة شدد على أهمية تفعيل صندوق حماية البيئة، ووجه بتقديم الدعم اللازم للصندوق لتمكينه من أداء مهامه، من دون أي تفاصيل أخرى. ووفقاً لتقارير منظمة الصحة العالمية، تنتج غازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان بشكل أساسي من عمليات استخراج وتكرير النفط، ويشكل النفط عصب الاقتصاد الليبي، واعتماد البلاد عليه يجعلها من بين أعلى الدول في شمال أفريقيا في معدلات الانبعاثات الكربونية، بحسب المنظمة الأممية.

وبحسب تقارير منظمة الطاقة الدولية، فإنه حتى عام 2014، وصلت نسب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في ليبيا إلى 13,5 طن سنوياً، وهي نسبة عالية تهدد بتسارع وتيرة الاحتباس الحراري في البلاد، ما قد يؤدي إلى تغيرات مناخية قاسية، من بينها موجات الجفاف، وزيادة التصحر، وارتفاع مستوى سطح البحر.

وتضم تقارير منظمة الصحة العالمية تحذيرات عدة بشأن ارتفاع معدلات بعض الأمراض المرتبطة بالتلوث الحراري، مشيرة الى أن الهواء الملوث يقتل نحو 7 ملايين شخص سنوياً حول العالم، وأن ارتفاع مؤشرات هذا التلوث يجعل ليبيا ضمن دائرة الخطر الذي يستوجب جهوداً سريعة لتلافيه، خاصة حيال الأجيال المقبلة التي قد تواجه مشكلات صحية خطرة، ومن بين تلك الأمراض المرجح انتشارها أمراض الرئة والقلب. وتبدو المؤسسات الأكاديمية في ليبيا أكثر اهتماماً بهذا الخطر البيئي، ففي نهاية سبتمبر/ أيلول الماضي، كشفت جامعة فزان عن مبادرة للحد من انبعاثات الكربون في البلاد بحلول عام 2050، وأعلنت توقيع شراكات مع جامعات ليبية أخرى، منها جامعة طرابلس وجامعة بنغازي، إلى جانب مؤسسات دولية كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، بهدف تعزيز الجهود للحد من الانبعاثات الضارة. وفي تفاصيل المبادرة توضيح أن الأهداف التي ترمي إليها تشمل إجراء أبحاث بهدف تطوير تقنيات الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والتي تتوافق مع موارد ليبيا الطبيعية الغنية، وكذلك تطوير برامج توعية للطلاب والمجتمع المحلي حول أخطار التغير المناخي وأهمية الحفاظ على البيئة.

ويرى أستاذ علوم البيئة بجامعة طرابلس، عبد الله الشيباني، أن «الدراسات والمبادرات التي تطلقها الجامعات تعكس وعيها بمخاطر التلوث المحدقة بالبلاد، وهذا أمر جيد، لكن مواجهة هذا التحدي تستلزم تدخلات رسمية تشترك فيها مختلف الجهات الحكومية ذات الصلة لتجنب كارثة بيئية تطاول البشر والحياة البرية». ويستنكر الشيباني عدم التعاطي الحكومي مع الأخطار البيئة، ومنها الانبعاثات الكربونية، مضيفاً: «اجتماعات مناقشة الملف مع وزير لا تكفي، فلا بد من تجهيز فرق ولجان، ودعوة كل الجهات ذات العلاقة للمشاركة في الجهود، ومنها مؤسسة النفط التي تعد المسؤول الأول في البلاد عن تفاقم هذه الظاهرة الخطرة». ومنها مؤسسة النفط التي تعد المسؤول الأول في البلاد عن تفاقم هذه الظاهرة الخطرة».

مصدر للتلوث

يقول أستاذ علوم البيئة بجامعة طرابلس، عبد الله الشيباني، إنه «فيما يستفيد العالم من منتجات بلادنا من مصادر الطاقة، تتحول البلاد إلى مصدر للتلوث، وباعتقادي أن التغيرات المناخية الأخيرة في شكل الأمطار و تبدل خرائط تساقطها في عمق الصحراء جنوباً والجفاف في الشمال وغيرها كلها مؤشرات كافية لدق ناقوس الخطر».

تحقيق

عيادات متنقلة

100 طبيب لبناني متطوع و255 عيادة بخدمة المهجّرين

مع استمرار موجات النزوح في لبنان تزامنا مع استمرار الاعتداءات الإسرائيلية، تتزايد الحاجة إلى الرعاية الصحية، خصوصاً داخل مراكز الإيواء التي باتت تضم عشرات آلاف النازحين

بيروت ـ **سارة مطر**

ينشط أكثر من مائة طبيب لبناني تابعين لنقابة الأطباء في بيروت، إضافة إلى عدد كبير من الأطباء الموفدين من وزارة الصحة العامة، ومن منظمات وجمعيات دولية غير حكومية، في معاينة النازحين اللبنانيين وتوفير الخدمات لهم، من خلال أكثر من 255 عيادة طبية نقالة و233 مركزاً للرعاية الصحية الأولية. وانطلقت المبادرة الإنسانية بتوجيهات من وزارة الصحة، وتهدف إلى تخفيف وطأة النزوح عن كاهل المواطنين الذين هجّرتهم آلة القتل والتدمير الإسرائيلية، وتجول العيادات النقالة مرتين في الأسبوع على مختلف مراكز الإيواء المؤزعة في العاصمة بيروت وبقية المناطق، فيما تنظم فرق طبية تابعة لمنظمات دولية وجمعيات محلية جولات شبه يومية لتفقد الأحوال الصحية للنازحين.

وتحدثت لجنة الطوارئ الحكومية عن فتح 1173 مركزاً معتمداً لاستقبال النازحين لغاية 18 من الشهر الجاري. وقد بلغ عدد مراكز الإيواء المعتمدة التي وصلت إلى قدرتها الاستيعابية القصوى 981 مركزاً، كما أن أكثر من 100 طبيب يشاركون في التنطلق من مراكز الرعاية الصحية الأولية، وتغطي النقالة أتعاب الأطباء غير المتطوعين، وتضم العيادات النقالة أطباء من اختصاصات الطب العام والطب العائلي والطب النسائي وطب الأطفال، وستشمل الآلية لاحقاً معالجين نفسيين ومعالجين فيزيائيين وممرضات وممرضين، وقد درسنا هذه الآلية مع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، لكنها تحتاج إلى التمويل، من مشاكل، ناهيك بالوضع الاقتصادي المزري». ويقول: «كنا نستقبل الجرحى والمصابين في المستشفيات الحكومية والخاصة منذ بداية تفجيرات أجهزة البيجر واللاسلكي، قبل أن تشتد الحرب وينزح نحو ثلث الشعب اللبناني، وهذه سابقة، ولولا محبة الشعب اللبناني وتعاضده، لكان وقع الأزمة الإنسانية أكبر، ونأمل أن يبقى اللبنانيون بدأ واحدة في مرحلة السلم، وليس فقط خلال الحرب».

ويقول نقيب أطباء بيروت، يوسف بخاش، لـ«العربي الجديد»، إنه «تم ربط مراكز الرعاية الصحية الأولية بمراكز الإيواء، عبر النقابة في العيادات الطبية النقالة التي تنطلق من مراكز الرعاية الصحية الأولية، وتضم العيادات النقالة أطباء غير متطوعين، وتشمل أطباء الباطنة والنساء والتوليد والأطفال والجلدية»، بدورها، تؤكد طبيبة الصحة العامة وطوارئ الأطفال في منظمة «أطباء بلا حدود»، نانسي أبي عساف، لـ«العربي الجديد»، أن «العيادات الطبية النقالة والفرق الطبية التابعة للمنظمة، والبالغ عددها 22، تعمل بالتنسيق مع وزارة الصحة، وتجول في العاصمة بيروت وفي مدينة صيدا (جنوب) وفي محافظات جبل لبنان والبقاع وبعلبك – الهرمل والشمال وعكار. وتشمل الجولات مراكز الإيواء الرسمية يومياً من الاثنين إلى الجمعة، والمستوصفات ومراكز الإيواء العشوائية، كما عاينت الفرق النقالة في وقت سابق النازحين على الكورنيش البحري في منطقة عين المريسة في بيروت وقد لمسنا تجاوباً من منظمة الصحة العالمية التي قد تساهم بعملية التمويل».

ويوضح بخاش أنّ «نصف مراكز الرعاية الصحية الأولية ممول من قبل وزارة الصحة، في وقت تتولى جمعيات ومؤسسات أجنبية تمويل النصف الآخر، من بينها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود ومنظمة مالطا ومستشفى الجامعة الأميركية في بيروت الذي يؤمن التمويل لمركز الرعاية لديه، والذي يعمل تحت غطاء وزارة الصحة». ويؤكد نقيب أطباء بيروت «أهمية مبادرة رعاية المرضى في مراكز النزوح، خاصة أن داء الجرب انتشر قبل فترة في عدد من مراكز الإيواء بالعاصمة، وسجّلت عشرات الإصابات. تواصلنا مع وزارة الصحة بشكل فوري، وتمّ تأمين الدواء، وتمكّنا من السيطرة على الوضع، وظهرت حالات كوليرا في عكار (شمال)، خمسة منها في مركز للنازحين. ومع بدء فصل الشتاء، تنتشر الأمراض التنفسية كالإنفلونزا، وأمراض محتملة من بينها أمراض الجهاز الهضمي مثل الإسهال والكوليرا، والأمراض الجلدية، بدورها، تؤكد طبيبة الصحة العامة وطوارئ الأطفال في منظمة «أطباء بلا حدود»، نانسي أبي عساف، لـ«العربي الجديد»، أن «العيادات الطبية النقالة والفرق الطبية التابعة للمنظمة، والبالغ عددها 22، تعمل بالتنسيق مع وزارة الصحة، وتجول في العاصمة بيروت وفي مدينة صيدا (جنوب) وفي محافظات جبل لبنان والبقاع وبعلبك – الهرمل والشمال وعكار. وتشمل الجولات مراكز الإيواء الرسمية يومياً من الاثنين إلى الجمعة، والمستوصفات ومراكز الإيواء العشوائية، كما عاينت الفرق النقالة في وقت سابق النازحين على الكورنيش البحري في منطقة عين المريسة في بيروت من وقت لآخر، وتوفر المعاينات والأدوية المطلوبة، ويتمركز فريق طبي للمنظمة في مبنى العازارية (وسط بيروت) بشكل شبه ثابت لمعاينة النازحين، وهناك مراكز إيواء نضطر لزيارتها أكثر من مرة، بسبب تزايد الحاجات، فالوضع سيئ ومحزن».

وتضيف أبي عساف: «بدأنا جولات العيادات الطبية النقالة منذ بداية أزمة النزوح الكبيرة، أي قبل أكثر من شهر، وتتألف كل عيادة من طبيب متخصص إلى جانب ممرّض يتولى قياس ضغط الدم ومستوى السكري وتوزيع الأدوية وفق وصفة الطبيب، إضافة إلى شخص معني بإبلاغ النازحين بوجود فريق العيادة النقالة، ورصد الحالات المرضية مثل داء الجرب، وإحصاء عدد طريحي الفراش كي يقوم الفريق بتفقد أحوالهم الصحية، وتوفّر كل عيادة نقالة خدمات الدعم النفسي من خلال شخصين على الأقل».

تتابع: «هناك تنسيق متواصل بين مختلف فرق العيادات النقالة التابعة للمنظمة، إذ نتابع حالات صحية معينة، ونقوم بتبادل الخبرات، واستشارة المراجع الطبية لدينا. نواجه حالات متعددة، من بينها حالات الأمراض المزمنة، أو مرضى لا يعرفون حقيقة مرضهم، أو لا يعرفون أسماء أدويتهم، أو تركوا الوصفة الطبية في المنزل كونهم نزحوا على عجل. لذا نضطر لإعادة فحص المريض، وتقييم وضعه الصحي عبر الفحوص السريرية، فلا يمكن لنا للأسف القيام بفحوص مخبرية، وعلى ضوء ذلك، نقوم بتحويل بعض الحالات إلى أقرب مركز للرعاية الصحية الأولية، أو إلى المستشفى بعد التواصل مع وزارة الصحة، كما نتابع الوضع الصحي لكل مريض قمنا بمعاينته في كل مرة نزور فيها مركز الإيواء».

وضمن مبادرة وزارة الصحة، تنقل ثلاث عيادات طبية تابعة لـ«جمعية بيروت للتنمية الاجتماعية» بين 12 مركز إيواء في بيروت، ومركزين في محافظة الشمال، لتوفير الرعاية الطبية اللازمة للنازحين واللقاحات للأطفال. ويوضح أخصائي الجراحة العامة محمد زكي الحارس، المتطوع عبر عيادات الجمعية، أن «دور الفريق الطبي المتنقل يتمثل في فحص المرضى، وتشخيص الحالة، وتوفير الأدوية اللازمة واللقاحات، وعند اللزوم، يتم تحويل المرضى إلى المراكز الصحية التابعة للجمعية لاستكمال علاجهم».

ويتابع الحارس لـ«العربي الجديد»: «تضم عياداتنا معظم التجهيزات المطلوبة للرعاية الأولية، ويتألف كل فريق من طبيب للأطفال، وطبيب صحة عامة، وقابلة قانونية لمتابعة النساء الحوامل، إضافة إلى ممرضين لفحص العلامات الحيوية للمريض، ومن ثم يتم تحويل المريض إلى الطبيب، الدور الذي تلعبه العيادات المتنقلة حيوي للغاية لجهة سرعة التنقل، ونقل المعدات الطبية بين مراكز الإيواء، وتوفير العلاج للمرضى من دون تحميلهم أعباء مالية للوصول إلى العيادات».

ويضيف: «أكثر الأمراض الشائعة بين النازحين هي الأمراض المزمنة، مثل ارتفاع ضغط الدم، ومستوى السكري، إضافة إلى بعض حالات التسمم والأمراض الموسمية، وجميعها تتم معالجتها بالأدوية اللازمة. لكن تبدأ المعاناة حين يطلب الطبيب من المريض إجراء الأشعة أو الصور الشعاعية، إذ لا تتوفر الإمكانات المادية لإجراء الفحوص اللازمة للتشخيص».

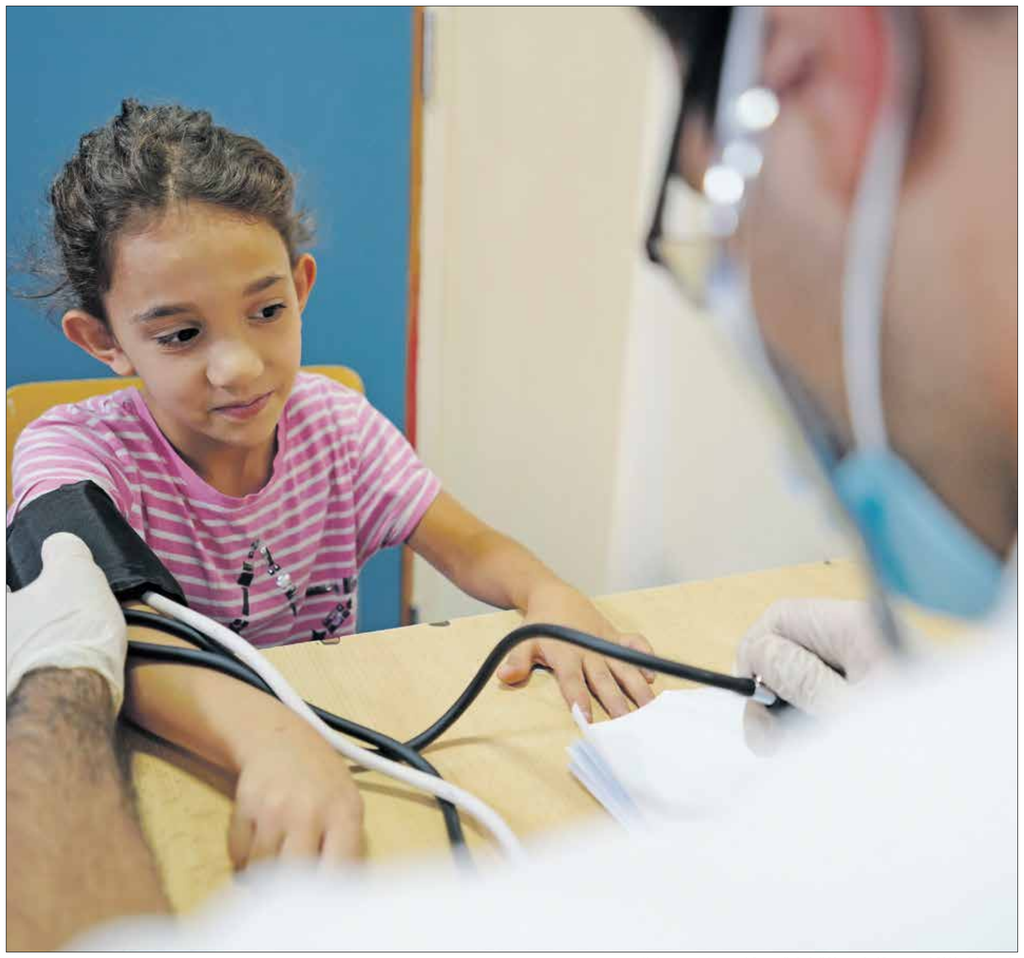
طبيب يعاين طفلة في مدرسة إيواء بمحلة الطريف الجديدة في بيروت (محمد سلمان)

233
هو عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية بالإضافة إلى 255 عيادة طبية نقالة.

نصف مراكز الرعاية الصحية الأولية ممول من قبل وزارة الصحة

أكثر من 100 طبيب متطوع يشاركون في العيادات الطبية النقالة

لبنانيو ألمانيا... خسارة أحبة وممتلكات وأعباء دعم الأهل

تتشابه قصص المغتربين اللبنانيين في ألمانيا حول الأوضاع التي يعيشها أهلهم، خصوصاً من سكان الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت

برلين ـ **شادي عاكوم**

في ظل أجواء مشحونة بالقلق والتوتر والمخاوف، تطغى تطورات وأخبار العدوان الإسرائيلي المتواصل على أحاديث الجالية اللبنانية في ألمانيا، خصوصاً بعد توسع العدوان قبل قرابة الشهرين، ويظل الهاجس هو الاطمئنان على أحوال الأهل والجيران والأصدقاء. تدور كثير من الأحاديث حول خسارة بعض الأحبة، وخسارة ممتلكاتهم وأرزاق عائلاتهم، وتمتد إلى صعوبات التنقل، وأزمات النزوح القسري إلى مناطق بعيدة، وصولاً إلى تزايد الأعباء عليهم، في ظل تكبدهم مصاريف إضافية، نتيجة اضطرارهم إلى تحويل مزيد من الأموال لأهلهم في لبنان، لتوفير النفقات والحاجيات التي تشمل كلفة الإيجارات، وتكاليف المعيشة والعلاج، وغيرها. يقول المغترب اللبناني قاسم، ابن مدينة صور، إنه استطاع بعد جهد كبير، وبعد فترة طويلة على بدء العدوان، إقناع والدته واثنتين من أخواته وأولادهما بالانتقال إلى منطقة النويري في العاصمة بيروت، حيث قام بمساعدة صديق له باستئجار شقة لهم، لكن بعد انتقالهم، تعثّرت والدته المسنة داخل المبنى الجديد، ما تسبب بكسر في ساقها، وهذا اضطره إلى دفع مبلغ كبير من المال كنفقات إجراء عملية جراحية لها.

يضيف: «رغم كل محاولاتي لإقناعهم بالبقاء في بيروت، فإنهم ما زالوا يتمنون العودة إلى منازلهم التي تعرّضت لأضرار بفعل قصف المنطقة، تعرّض المبنى لقصف صاروخي. يقول المغترب اللبناني جعفر، إنه كان مؤخراً في زيارة تعزية لصديق فقد أحد أقاربه الذي كان يعمل في التجارة، والذي رفض مغادرة منزله إلى أي من مراكز الإيواء، على اعتبار أن وضع المنطقة آمن نسبياً، لكن غارة مفاجئة استهدفت منزله في بلدة حاريص الجنوبية، بروادة الطقس بشراء بعض المستلزمات الأساسية من ملابس وأحذية لأقوم بإرسالها إليهم، رغم صعوبة حركة السفر والشحن إلى لبنان». بدوره، يقول المقاول فادي، ابن مدينة الهرمل، بأنه «في بداية العدوان على البقاع الشمالي، لم أتمكن على مدار يومين من التواصل مع زوجتي وإخوتي الذين هربوا إلى بلدة القاع أولاً، وباتوا ليلتهم هناك، وبعدها غادروا إلى مدينة حمص السورية، حيث قاموا باستئجار شقة، لكن بعد مرور أسبوعين، جاء صاحبها مطالباً بمضاعفة الإيجار المتفق عليه، مؤكداً أن هناك مستأجراً آخر مستعداً للانتقال والدفع فوراً، ما اضطرهم إلى العودة إلى لبنان، والانتقال إلى منطقة دير الأحمر، والإقامة في أحد مراكز إيواء النازحين». يضيف فادي: «يعاني أهلي من ضغوط نفسية كبيرة، وهم يأملون بالعودة القريبة إلى منازلهم، وقد أصبحت مضطراً لإعانة ثلاثة من إخوتي بعد أن فقدوا عملهم، ما يكلفني أكثر من 1000 يورو شهرياً، ولا تتوقف المشكلات المادية عند هذا، فإحدى الغارات التي طاولت منطقة المريجة تسببت بخسارة شقتي التي تملكتها في عام 2010، وقد سوّي المبنى بالأرض، ولا أعلم شيئاً عن منزلي في الهرمل منذ غادر آخر إخوتي المنطقة قبل نحو أسبوعين بفعل تزايد الغارات على المنطقة، وآخر ما وصلني أنه تعرّض لأضرار جسيمة، بعد سقوط صواريخ استهدفت المنطقة بالقرب منه». من جهته، يشير فؤاد، ابن بلدة حرتزا، إلى أن منزله الذي بناه بجهد ومال غربة لأكثر من ثلاثة عقود أصبح ركاماً بعد تعرضه إلى إصابة مباشرة خلال إحدى الغارات، وأن كل ما تبقى لديه من المنزل هو بعض الصور على هاتفه. الحال نفسها يعيشها عيسى، من بلدة كفرا الجنوبية، والذي دمر منزله بالكامل، وهو ممتن لعدم تعرضه لخسارة أي من أفراد عائلته في القصف، إذ إنهم غادروا قبلها إلى مدينة صيدا. وكذا، خسر تاجر السيارات فضل، ابن بلدة يونين البقاعية، محلاً لبيع مستلزمات السيارات كان يملكه مع شقيقه، بعد تعرّض المبنى لقصف صاروخي. يقول المغترب اللبناني جعفر، إنه كان مؤخراً في زيارة تعزية لصديق فقد أحد أقاربه الذي كان يعمل في التجارة، والذي رفض مغادرة منزله إلى أي من مراكز الإيواء، على اعتبار أن وضع المنطقة آمن نسبياً، لكن غارة مفاجئة استهدفت منزله في بلدة حاريص الجنوبية، خلفت 7 شهداء. وصل أبو حسين، ابن منطقة وادي جيلو، إلى ألمانيا لاجئاً بعد اجتياح بيروت في عام 1982، ويؤكد أنه بعد عمل شاق طوال سنوات، استطاع مع أولاده بناء منزل مؤلف من عدة طبقات، وشراء قطعتي أرض يهتم بهما عند زيارته السنوية إلى البلد، لكن هذا الصيف كان مغايراً، ومع تزايد التحذيرات من نشوب الحرب أثر عدم السفر. يضيف: «منذ توسع العدوان في سبتمبر/أيلول الماضي، أتسمر لساعات يومياً أمام شاشة التلفاز بغية متابعة الأوضاع من كثب، وأواصل الاطمئنان عبر الهاتف على أبناء البلدة، وأسعى مع بعض المغتربين اللبنانيين لتنسيق بعض الأمور، مثل كيفية تحويل الأموال للأقارب بعدما ترك الجميع أماكن سكنهم إلى مناطق أخرى، إن كان في بلدتي القماطية الواقعة في محافظة جبل لبنان، أو في مراكز الإيواء في بيروت ومنطقة بئر حسن».

أما نبيل، فحاله مغاير تماماً، إذ باع منزله في ألمانيا، وقرر المغادرة نهائياً في صيف عام 2023، والاستقرار في بلدة زوجته ميس الجبل، لكن الظروف عاكسته، بعد أن اضطر مع انطلاق جبهة المساندة لغزة عقب طوفان الأقصى، للانتقال أولاً من ميس الجبل الواقعة عند الحدود مع فلسطين المحتلة إلى مدينة صور، وخلال أشهر قليلة صرف كل ما بحوزته من مال، ليقرر العودة إلى ألمانيا بعدما تيقن أنه لا إمكانية للصمود مع توسع العدوان على جنوب لبنان. من جانبه، يعاني حسين الأمرين منذ وصوله إلى ألمانيا في عام 2020، إذ تقدم بطلب لجوء، وإقامته تمدد كل 6 أشهر، وفي الوقت نفسه، يحاول تأمين أي فرصة عمل كي يوفر المال لأهله في لبنان، والذين اضطروا إلى ترك النبطية بفعل القصف الإسرائيلي. بدوره، درس وسام، ابن الجنوب، الهندسة في ألمانيا، وهو يعمل بإحدى الشركات الخاصة، وقد حجز تذاكر سفر لوالديه للعودة إلى لبنان، بعد أن زاروه خلال الصيف للتهنئة بولادة طفلته، لكنه قرر عدم سفرهما، موضحاً أنه اتخذ القرار الأمثل، وأنه متشائم من المشهد في لبنان، ويعتقد أن الأمور ستزداد سوءاً. ويقول خليل، ابن بلدة جويا: «كفرت بلبنان الذي أحبه. كنت أجمع المال من تجارة السيارات، وبعد زيارات متكررة جرى إغرائي بأهمية إيداع الأموال بالعملة اللبنانية في البنوك، والاستفادة من مكاسب الفوائد، لكني خسرت قيمة وديعتي الحقيقية».

خسائر كبيرة تعرّض لها اللبنانيون (أوور عمرو/ فرانس برس)

المعلّم الفلسطيني خليل النواجعة يواجه الاستيطان

يواصل الاحتلال الإسرائيلي فرض المزيد من القيود على الفلسطينيين في محاولة للسيطرة على الأرض، ومحرماتهم من أبسط مقومات الحياة، خاصة سكان التجمعات البدوية والقرى والبلدات النائية

من رحلة الفلسطيني خليل النواجعة اليومية (العربي الجديد)

رام الله ـ **مالك نبيل**

أغلق الاحتلال معظم الطرق الواصلة بين بلدة الكرمل شرق يطا ومنطقة الثوانة في مسافر يطا جنوباً، ما أرغم الطلبة والمعلمين على قطع مسافة تزيد عن 4 كيلومترات للوصول إلى مدارسهم مقارنة بالمسافة التي كانوا يقطعونها قبل إغلاق الطرق في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

وكان التنقل في السابق يتم عبر المركبات العمومية، وكان الناس والطلبة يضطرون إلى النزول عند كل حاجز، والانتقال إلى مركبة أخرى مرتين إلى ثلاث مرات. لكن الجديد هو منع الاحتلال حركة المركبات في تلك المناطق، والعمل على ملاحقتها ومصادرتها، ما دفع مئات الطلبة والمعلمين والموظفين في مدرسة «الثوانة المختلطة» إلى التنقل سيراً على الأقدام، والمرور عبر عدة حواجز إسرائيلية، من بينها ما ينصبها مستوطنون يرتدون لباس جيش الاحتلال.

يقطع المعلم الفلسطيني خليل النواجعة (58 سنة) يومياً نحو 5 كيلومترات على حمارٍ، من منزله بمنطقة تجمع الجوّايا في بلدة الكرمل إلى مدرسة الثوانة في مسافر يطا، وهو يواجه تحديات لا تحصى بسبب إغلاق جميع الطرق المؤدية إلى المدرسة، كما أن منزله في الكرمل مهدد بالإخلاء والهدم مثل بقية منازل المنطقة المصنّفة «ج»، أي إنها خاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية، حيث يسعى الاحتلال للسيطرة على 35 ألف دونم في المنطقة بحجة أنها «منطقة إطلاق نار»، بهدف توسيع نحو 10 بؤر استيطانية جديدة.

يقف النواجعة يومياً على الحواجز الإسرائيلية، وبعضها جواز «طيارة»، أي مفاجئة، ينصبها جيش الاحتلال في أماكن والطرق البعيدة كي لا أقف على الحاجز». ومنذ نحو عام، أصبح التنقل عبر الحمار هو خيار النواجعة الوحيد، إذ لم يعد بإمكانه السير لمسافات طويلة في الصباح الباكر، ومع ذلك، لم يتوانَ جنود الاحتلال عن تجريف الطرق الفرعية التي يستخدمها هو والطلاب، في محاولة لمنعهم من الوصول إلى المدرسة.

لكن أخطر ما يحيط بعملية تنقل المعلم خليل النواجعة، هو انتشار البؤر الاستيطانية في جميع مناطق مسافر يطا. ويشير إلى أنه يتحرك يومياً على حماره وحده، متجاوزاً مواقع الوجود الاستيطاني القريبة من مساره، لكن المسافة التي تفصل مستوطنتي «ماعون» و«أفيغال» عن المدرسة تقدر بنحو 500 متر، ما يجعل الاعتداءات على المدرسة أمراً اعتيادياً ومتكرراً عند المستوطنين.

وخلال رحلة الذهاب إلى المدرسة، يواجه المعلم خليل سيلاً من الشتائم، وإشكالاً من الاعتداءات، بما في ذلك الضرب والبصق، إضافة إلى قطع الطريق من قبل المستوطنين. رغم كل ذلك، لم يمنعه شيء من ركوب الحمار يومياً، والتوجه إلى المدرسة، إذ يقضي أكثر من ساعة ونصف الساعة في الذهاب ومثلها في الإياب من المدرسة. ويشير إلى اعتبارات عديدة تدفعه إلى الاستمرار، أهمها أن «مهنة التعليم رسالة وأمانة لن أتخلى عنها، كما أنها مصدر رزقي الذي أعيل به 12 فرداً».

يواجه النواجعة تحدياً آخر يتمثل في كون مهنته معلماً تضعه في ظروف مادية صعبة نتيجة عدم انتظام الرواتب الشهرية لموظفي القطاع العام الفلسطيني منذ نحو 5 أعوام، ودفعه هذا الواقع إلى فلاحة الأرض بعد انتهاء دوامه. كما لم يكن الحمار بمنأى عن اعتداءات المستوطنين، والذين يتعمدون سرقة مختلف حيوانات الفلسطينيين، خصوصاً تلك التي تشكل مصدر رزقٍ لهم.

يعمل خليل النواجعة في مهنة التعليم منذ نحو 30 عاماً، وردداً على تساؤل حول ما إذا كان التنقل عبر الحمار يشكّل له حرجاً باعتباره معروفاً في وسطه الاجتماعي، يقول: «لا أخجل من القول إن الحمار يشاركني الشقاء ومواجهة الاستيطان، لأني أتحرك به لتعليم الطلاب متجاوزاً عوائق الاحتلال، وأعمل به بعد الدوام المدرسي في فلاحة الأراضي المهددة بالاستيطان كونها محاذية للشارع الالتفافي. الحمار مقرون بالأرض، وطالما أنه موجود سنواصل الحركة والفلاحة. الأمر لا علاقة له بالخجل، بل بالصمود والتواضع».

يضطر الطلبة والمعلمون في يطا إلى السير للوصول إلى مدارسهم

تزايدت المخاطر بعد انتشار البؤر الاستيطانية في أنحاء مسافر يطا

ويستحضر المعلّم النواجعة أحداث قطاع غزة في تنقله اليومي عبر حماره، قائلاً: «رغم هول المجازر في غزة، يبحث الناس هناك عمّا يتجاوزون به منغصات الحياة، ورغم المجازر التي تعرضوا لها، وتدمير البيوت وتخريب الطرقات، لكنهم لم يعدموا وسيلة لاستمرار الحياة. نعيش في يطا مشهداً مصغراً من غزة، فمنازلنا تهدم، وإن كنا لا نتعرض للقتل، لكننا معرضون للتهجير وتقييد الحركة. رسالتي للطلبة أننا سنبقى على هذه الأرض مهما كلفنا الأمر، وعلينا الاستعداد لكل الاحتمالات. لا تهمني الأمور الشكلية طالما أن الأرض مهددة».